الأقليّات عند حافة الخطر*

(تيد روبرت غور)

مراجعة مصطفى محمد

يتكون الكتاب من أحد عشر فصلاً ويعالج الجوانب المختلفة لموضوع الأقليات في العالم وهو موضوع حساس وشائك وقد أعيدت إثارته خاصة مع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار الكتلة الشيوعية، وتفكك دول اتحادية أخرى مثل يوغوسلافيا.

ويعتبر المؤلف «تيد جور» من أشهر علماء السياسة الأميركيين، ويشارك معه في الكتاب ثلاثة آخرون هم «باربارة هارف» Barbara Harff و«مونتي مارشال» Monty Marshall و«جيمس سكاريت» James Scarritt

يبدأ المؤلف من الفصل الأول بتعريف «الجماعات الطائفية» Communal Groups التي تقوم على عناصر مشتركة مثل التاريخ والخبرات أو الأساطير والمعتقدات الدينية واللغة والعرق أو السلالة ومنطقة الإقامة، وفي بعض الأنظمة ذات الطابع الطائفي، تشترك في العمل في وظائف معتادة. لكن ما يميز الجماعات الطائفية ليس وجود سمة خاصة أو مجموعة من السمات ولكن الإدراك المشترك بأن هناك سمات معينة تجمع أبناء الجماعة، ورغم أن المؤلف يرى أن هناك أسساً نفسية إلا أنها تتقوى بالتمايزات الثقافية والاقتصادية وبالوعي الذاتي حول الروابط والمصالح المشتركة.

وهناك صعوبة في إحصاء عدد الأقليات في العالم بسبب إصرار بعض الحكومات على تجاهل الحديث عنها.

T. R. Gurr: Minorities at Risk. Washington, D. C. Institute of Peace Press, 1993. 430 p. (*)

ويرى المؤلف أن الجماعات الطائفية هي مشكلة سياسية تثور بمعيارين: الخبرة الاقتصادية و/أو التمييز السياسي.

1 ـ عندما تعاني الجماعة وبصفة شاملة أو تُستثار من المعاملة القائمة على التمييز المنظم ضد الجماعات الأخرى في دولة ما. فالملونون في الولايات المتحدة يعرفون أن النتائج الضارة للتمييز في الماضي يمكن أن تبقى لأجيال، رغم أن سياسات الحكومة أنهت هذا التمييز.

2 ـ وعندما تكون الجماعة الطائفية محوراً للتعبئة السياسية وفي موقف دفاع أو دعم لمصالحها الخاصة، ولكنه دفاع الجماعة عن مصالحها يجعلها عرضة للخطر بسبب أن تنفيذ أهدافها سياسياً قد يؤدي إلى صراع مكلف مع الجماعات الأخرى مثلما حدث في لبنان وسيريلانكا وأثيوبيا. ويقسم الباحث جماعات الأقلية في العالم إلى 233 جماعة من حيث القواعد التي يستند إليها في التمييز من بينها:

(1) الجماعات التي يزيد عدد أفراد الواحدة عن مليون نسمة حسب إحصاء 1985.

(2) هناك جماعات تشكل نسبة لا تزيد عن 1٪ من تعداد البلد المقيمين فيه.

(3) هناك نوع ثالث من الأقليات ينتشر في بلاد عديدة مثل الأكراد.

(4) هناك نوع رابع من الأقليات المتميزة مثل صرب يوغوسلافيا أو الصينيين في ماليزيا وإندونيسيا أو العرب السنة في العراق.

(5) المعيار الأخير يستند إلى التجمع بأكبر عدد ممكن في مكان ما في الدولة مثل السكان الأصليين في الولايات المتحدة.

في الفصل الثاني يتحدث المؤلف عن وضع الأقليات التي تواجه الخطر من حيث صور التمييز بين الأقليات المحرومة والجماعات المسيطرة، وقد تكون هذا الوضع عبر أربع عمليات تاريخية كبرى هي: الغزو، بناء الدولة، الهجرة، والتنمية الاقتصادية.

فالغزو الأوروبي للأميركيتين وأستراليا أدّى إلى مذبحة واستعباد وإبادة ثقافية لعديد من سكان البلاد الأصليين، وقد تم إخضاع هؤلاء السكان للأوروبيين وقد عانوا من صور شديدة من القسوة. ويزعم المؤلف أن المسيحية والإسلام استخدما السيف في نشر الدين، وأيضاً الميراث المتوالد عن ذلك أدى إلى نشأة أقليات دينية متحاربة.

ويرى المؤلف أن هناك أقليات طبقية تكونت من التمييز على أساس اقتصادي من البلاد الصناعية مثل أوروبا وشمال أفريقيا واليابان. وبعض هذه الأقليات تتكون من المهاجرين لأهداف اقتصادية ويحدث التمييز بسبب الضغوط التي تمارس على الأقليات لهجر ثقافتها لصالح الجماعات المسيطرة. ويعتقد المؤلف أن الجماعات التي تنتصر في الغزو وبناء الدولة والتنمية الاقتصادية تؤسس أنماطاً من السلطة وأنواعاً مختلفة من الحواجز الاجتماعية لحماية امتيازاتها.

وتسعى الجماعات الطائفية المحرومة إلى تحسين وضعياتها أو استرداد استقلالها من خلال ممارسة الضغوط طلباً للتغيير، ولكن ذلك يكون محدود الفعالية عندما تكون الأقلية محاطة بدول متضامنة فيما بينها. وإن كانت السنوات الأخيرة تشهد أن الأقليات المحرومة استطاعت أن تكسب حلفاء أقوياء بمن فيهم بعض أعضاء الجماعات المسيطرة الذين يعارضون التمييز على أسس مبدئية. وقد حظيت أيضاً بدعم المنظمات الدولية العامة والخاصة التي توفر الحماية والتأييد لحقوق هذه الجماعات. ويرى الكاتب أن هناك اتجاهاً عاماً نحو الاعتراف في السنوات الأخيرة بالهوية الثقافية المتميزة للأقليات وبحقها في تحسين وضعيتها السياسية والاقتصادية، ويحدد الكاتب معايير للتمييز ضد الأقليات سياسية أو اقتصادية، فمن الناحية السياسية هناك ستة أبعاد:

1 ـ المدخل إلى مواقع القوة السياسية، قومية أو إقليمية.

2 ـ المدخل إلى مواقع الخدمة المدنية.

3 ـ التجنيد في الخدمة العسكرية والبوليس.

4 ـ حقوق التصويت.

5 ـ حق النشاط السياسي المنظم لصالح جماعات الأقلية.

6 ـ حق الحماية القانونية المتساوية.

ومن الناحية الاقتصادية هناك ستة معايير للتمييز هي:

أ ـ التمييز من حيث مستوى الدخل.

ب ـ التمييز من حيث ملكية الأرض وصور الملكية الأخرى.

جـ ـ المدخل إلى تعليم عالي أو فني.

د ـ حق ممارسة الأنشطة التجارية.

هـ ـ الحق في الوظائف.

و ـ الحق في المواقع الرسمية.

وتحت عنوان «إمنحونا وسيلة للمستقبل» يربط المؤلف في الفصل الثالث بين المظالم التي تتعرض لها الأقليات ومطالبها السياسية فيقول إن سياسات وممارسات التمييز مسؤولة عن إبقاء عدم المساواة بين الجماعات الاجتماعية المختلفة، ويقول إن حواجز التمييز في عام 1990 تقلصت في شرق أوروبا وروسيا والديمقراطيات الغربية. بينما لا تزال كبيرة في أفريقيا جنوب الصحراء وأميركا اللاتينية و«الشرق الأوسط»، فالأقليات في الديمقراطيات تتمتع بحقوق المواطنة وتستفيد من سياسات دولة الرفاهية، في حين توجد أقليات عرقية قليلة محرومة اقتصادياً مثل الكاثوليك في إيرلندا الشمالية وسكان كورسيكا وسردينيا.

ويتعرض الكتاب للنزاعات الناتجة عن التمييز ضد الأقليات في أفريقيا وخاصة تلك التي تثور بين العرب المسلمين والمسيحيين في أثيوبيا وتشاد والسودان، حيث تغذي محاولات الجماعات المسيطرة زيادة نفوذها على حساب الأقليات المحرومة، أما في روسيا فلا يوجد نمط مسيطر من

العلاقات بين الأقليات والجماعات المسيطرة وإن كان يميز بين ثلاثة أنماط للحكم:

أولاً: الأنظمة الشيوعية في الصين ولاوس وفيتنام التي تطبق النمط السوفيتي في معاملة الأقليات من خلال التسامح مع التنوع الثقافي، وفي نفس الوقت العمل على دمج الأقليات في أبنية الحزب والدولة.

ثانياً: الأنظمة الديمقراطية وشبه الديمقراطية في الهند وماليزيا والفليبين وبنغلادش، وتتبع سياسات تكيف بين مواطني البلاد والجماعات الإثنية ومنح فرص اقتصادية متساوية.

ثالثاً: النظم السلطوية التي تقوم على قمع الأقليات مثلما هي الحال في بورما وأندونيسيا وباكستان.

وفي الفصل الرابع يتحدث المؤلف عن تاريخ نزاعات الأقليات وصراعاتها منذ الحرب العالمية الثانية حتى عام 1989، ويشير إلى أن الأقليات في الديمقراطيات الغربية واليابان وأميركا اللاتينية والاتحاد السوفيتي السابق غالباً ما لا تتجه إلى الصراع المسلح في مجال المطالبة بحقوقها والتعبير عن مصالحها، بينما تتجه إلى الاحتجاج العنيف في أفريقيا جنوب الصحراء و«الشرق الأوسط». فهناك ثلاثون أقلية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وحالات احتجاج من جانبها في عدة بلدان. وهو يرى أن هذه الاحتجاجات سوف تبقى في حدودها الفاترة أو غير الحادة، بسبب أن ما تعرض له الأكراد والشيعة في العراق بعد حرب الخليج الثانية كان يوازيه من ناحية أخرى تهدئة للنزاعات بين الأقليات من قبل سوريا في لبنان.

وفي الفصل الخامس وحول أسباب تمرد الأقليات واحتجاجها يقول الكاتب أن هناك سببين نظريين لذلك هما: الحرمان النسبي واستعداد أو تهيؤ جماعة الأقلية، فالأقليات تشعر بعدم الرضا عن حرمانها من العمل السياسي. ويتعرض الكاتب لعوامل بقاء مشكلة الأقليات ومنها ما يلي:

1 ـ حرمان الجماعة الطائفية من أية مزايا في علاقاتها بالجماعات الأخرى.

2 ـ مدى عمق الاختلافات الثقافية بين جماعة الأقلية والآخرين.

3 ـ كثافة الصراع بين الجماعات الأخرى والدولة.

وحول العلاقة بين الديمقراطية وتمرد الأقليات يفترض المؤلف أن الديمقراطية المؤسسية تقلص احتمالات اللجوء إلى العنف وتمنع التمرد المسلح حيث توجد دولة قوية تراعي تعدد المصالح، في حين أن الدولة الضعيفة لا تجعل الديمقراطية قادرة على البقاء. وهذا يعني ضرورة وجود دولة قوية ومؤسسات ديمقراطية راسخة تتمكن من استيعاب الأقليات في إطارها.

ويتحدث المؤلف في الفصلين السادس والسابع عن الأقليات في الديمقراطيات الغربية واليابان وفي شرق أوروبا، ويعنينا هنا ما يذكره بشأن يوغوسلافيا السابقة، فهو يرى أن النظم السياسية التي جاءت بعد انهيار الشيوعية في يوغوسلافيا خاصة وأوروبا الشرقية عامة أخفقت في خلق اندماج سياسي للأقليات في أبنية الدولة المختلفة، وحيث فشلت الجماعات الإثنية المتنوعة في الوصول إلى اتفاقيات مفيدة تراعي إعادة تشكيل وإعادة بناء الدولة كأداة مؤسسية لتنظيم إدارة الصراع فيما بينها. ولا يتعرض الكاتب بالتفصيل للوضع المأساوي الدموي الذي يتعرض له المسلمون في البوسنة على يد الصرب، ويطلق الأفكار الغربية المعتادة حول الليبرالية ودولة الرفاهية دون أن يقترب من حقيقة الصراع والخلفيات التاريخية لما يتعرض له المسلمون من مذابح، وإجهاض الصرب لدولتهم المستقلة التي يرفضون الاعتراف بها ومعهم دول غربية ومعهم روسيا أيضاً.

ويركز على الفصل الثامن الذي تتعرض فيه الباحثة الأميركية «باربارة هارف» للأقليات في شمال أفريقيا و«الشرق الأوسط» وهو عموماً تقسيم استعماري غربي يقسم الوطن العربي إلى أقاليم مختلفة، فضلاً عن أنه يدخل دولاً غير عربية فيه. فهي تزعم أن الفلسطينيين يشكلون أقلية تحت الاحتلال الصهيوني وتنكر الهوية العربية الإسلامية، وكذلك وجود شعب فلسطيني، وتتجاهل مطالب الانتفاضة وكفاحها على أساس حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنشاء دولة

مستقلة له. وقد أدى تجاهلها لهذه المطالب إلى اختزال الانتفاضة إلى مجرد تعبير إيجابي عن صراع «إثني» أو «عرقي» وكأنهم ليسوا أصحاب أرض أو قضية، بل هم أشبه ما يكونون عندها بالهنود الحمر في أميركا.

وفي الفصل التاسع يتعرض «جيمس سكاريت» للصراعات الطائفية في جنوب الصحراء ويحدد خصائص الصراعات الإثنية السياسية على النحو التالي:

1 ـ هناك عدد كبير من الجماعات الإثنية تبلغ 74 أقلية، بينما لا يزيد عن 43 في آسيا رغم تفوقها في عدد السكان، حيث تشكل الأقليات في أفريقيا 42٪ من السكان.

2 ـ ورغم تعدد أنواع الأقليات إلا أن الخلافات الثقافية بينها ليست عميقة بعكس الحال في مناطق وأقاليم العالم الأخرى، فالاختلافات الثقافية ليست مرتبطةً كثيراً بالاختلافات السياسية والاقتصادية، ومن هنا فهي لا تشجع على تكوين تحالفات إثنية متعددة.

3 ـ سيطرة العداوات الثقافية. ويرجع ذلك إلى تعدد أنواع العداء بين الأقليات على أساس طبقي أو على أساس قومي أو وجود سكان البلاد الأصليين.

4 ـ التركيز الجغرافي، ذلك أن حوالي 70٪ من الأقليات تتركز في إقليم واحد بالمقارنة مع نسبة 48٪ في بقية بلاد العالم، ويرجع ذلك إلى الهجرة من الريف إلى الحضر.

5 ـ من الملفت للنظر أنه لا يوجد تمييز اقتصادي ذو شأن فيما بين الأقليات والجماعات المسيطرة الأخرى، ويرجع ذلك إلى تخلف الاقتصاديات الأفريقية بصفة عامة وضعف الهياكل الاقتصادية وتدني مستويات المعيشة عموماً.

في الفصل العاشر يعود المؤلف «تيد جور» إلى البحث عن طرق حل الصراعات الإثنية السياسية ويذكر أن مطالب غالبية الأقليات بالانفصال أو الاستقلال عادةً ما تؤدي إلى حروب مدمرة كثمن مدفوع، ومن هنا اتجهت

الدول إلى التفاوض من أجل مواجهة الخيارات التي لا تحمد عقباها.

فأولاً: هناك تكاليف سياسية ومادية لمطلب الانفصال قد تتجاوز حدود الدولة ذاتها بحيث تهدد وجودها المادي والرمزي، **وثانياً**: حتى لو كانت الدولة متجانسة، فإن وجود العداء من قبل الأقلية الطائفية قد يؤدي إلى مزيد من التسلط والتحكم، ويتعرض للترتيبات التي تم التوصل إليها بصفة عامة من أجل إعطاء الأقليات شكلاً من أشكال الحكم الذاتي وهي خمسة أنماط: الكونفيدرالية، الفيدرالية، الحكم الذاتي الإقليمي، اللامركزية الإدارية الإقليمية، والاستقلال المجتمعي، وفي إطارها تتمتع جماعات الأقلية بما يلي:

1 ـ الحق في تدريس واستعمال لغتها، وممارسة شعائرها الدينية.

2 ـ ضمان سيطرة الأقلية على الأرض والمياه والموارد الأخرى في المنطقة التي تسكنها.

3 ـ ضمان الاستفادة من خطط التنمية العامة في الدولة ككل.

4 ـ الحق في الإشراف على الأمن الداخلي وإدارة القضاء.

5 ـ حق المشاركة في قرارات الدولة التي تؤثر على الأقلية بما يضمن حق الاعتراض أو تعديل هذه القرارات.

6 ـ حماية حقوق أعضاء الأقلية الذين لا يعيشون في منطقتها.

وفي الفصل الحادي عشر هناك خُلاصةٌ واستنتاجاتٌ مما ورد في فصول الكتاب.